المساكن العشوائية وظروف اندماج ساكنيها في مدينة نواكشوط

لاله بنت سيدي الأمين
مدرسة الدكتوراه: المجال-الأرض-السكان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط العصرية

ملخص البحث

تعتبر ظاهرة السكن العشوائي من الظواهر العمرانية الأكثر سلبية التي تعاني منها معظم المدن الكبيرة، لما تشكله من أعباء على النسيج العمراني للمدينة وآليات تنظيمها وتزويدها بالمرافق الأساسية.

وقد رافقت هذه الظاهرة مدينة نواكشوط منذ نشأتها، حيث تحكمت في مختلف مراحل توسعها إذ أن سبعة أحياء من أصل الأحياء التسعة التي تشكل المدينة تعود نشأتها وإعلانها مقاطعات إلى ذلك التوسع.

ونظرا لأهمية دور السكن العشوائي في ذلك فإنه قد عرف تغيرا في شكله ومضمونه، حيث تحول من مفهوم أحياء الانتظار كما تسميها الجهات الرسمية و" الكبات" بما تحمله الكلمة من معنى قدحي كما أطلقها عليها ساكنتها في السبعينات إلى مفهوم" الكزرة" بما تعنيه من معنى يحمل في طياته مفهوم التحدي والخروج على القانون بالمفهوم المحلي في عقد الثمانينات، أي الانتقال من مرحلة الانتظار إلى مرحلة الانتزاع. وما رافق ذلك من تغيير في نمط البناء ومواده ونوعية حيازته وحالة تجهيزاته وما ترتب عنه من تفاوت بين ساكني هذه الأحياء، خاصة في حي عرفات مجال الدراسة، حيث اعتمدت ذلك التفاوت الحاصل بين مساكن الحي معيارا لتفاوت اندماج ساكنيه.

الكلمات المفتاحية: سكن عشوائي – اندماج – نواكشوط – حضري

مدخل

يرمز السكن العشوائي في معظم الأحيان إلى عدم توفر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية التي تعتبر ضرورية لتحقيق الحد اللازم من شروط الراحة والصحة والأمان. وتجلى ذلك بنمو وإنشاء مباني لا تتماشى مع النسيج العمراني ومخالفة للقوانين المفترض أن يكون معمول بها في المدن الحديثة، ويشمل ذلك القوانين العمرانية والصحية.

ويعتبر السكن من أهم المشاكل التي يصطدم بها المهاجرون إلى المدن ألغير مهيأة مثل مدينة نواكشوط، التي باتت عاجزة منذ نشأتها عن استيعاب الوافدين إليها فظل مشكل السكن أكبر مشكلة تؤرقهم عند وصولهم للمدينة، إذ أن الحصول عليه يمثل نقطة الارتكاز الأولى التي يبدأ بعدها التفكير ببقية المشاكل الأخرى.

وقد رافقت هذه المشكلة مدينة نواكشوط عبر كل مراحل تطورها مترجمة حدة نقص المباني اللائقة وضعف إمكانيات المهاجرين[1]، وعجز المدينة عن استيعاب الوافدين إليها، مما فتح الباب أمام انتشار مساكن عشوائية لم تسلم منها أي جهة من المدينة.

وإذا كان السكن العشوائي قد ظل ميزة لتطور المدينة فإن الكشف عن حالته وأنماطه، ومستوي تجهيزاته وظروف اندماج ساكنته، تتطلب القيام ببحوث عنها للكشف عن أسباب نشأته ومعرفة خصوصياته وظروف ساكنته، وجاء هذا البحث للإجابة على بعض التساؤلات التي يمكن طرحها في هذا المجال وعليه فقد طرحت الإشكالية التالية: إذا كانت المساكن العشوائية تشترك من حيث مميزاتها في الهشاشة فكيف يمكنها أن تكون معيارا للتفاوت والاندماج بين ساكنيها؟

وللإجابة على هذا التساؤل سأعتمد نتائج البحث الميداني الذي أجريته سنة 2014– 2015 في حي عرفات، كجزء من أطروحتي دكتوراه وشمل ثلاثة مناطق من الحي، كما أنني اتخذت من الإحصائيات الوطنية مصدرا رئيسيا للمعطيات، وكذلك البحوث والمراجع ذات الصلة بالموضوع وجاءت فرضيات البحث كالتالي:

أ – إن انعدام تجهيزات المساكن العشوائية لم يكن عائقا أمام انتشارها؛

---

[1]:1 RAMB, N, ° AS , 8-3 p. 179

ب – إن تطلع ساكنة الأحياء العشوائية لملكية القطع الأرضية كان حافزا لتوسعها؛

ج – بعد ملكية السكن يتضح مستوي التفاوت بين ساكني الحي من خلال نمط بنائه ومستوى تجهيزاته.

أولا: تاريخ نشأة وتطور الأحياء العشوائية في مدينة نواكشوط

بدأ السكن العشوائي يظهر في مدينة نواكشوط منذ السنوات الأولي للاستقلال مترجما ببناء خيام في مناطق مختلفة من حي لكصر وحي كبتال (تفرغ زينة)، حيث عبر ذلك عن النقص الحاد للمباني الثابتة وعجز الموجود منها عن استيعاب الوافدين.

كانت هذه بداية أولية لظهور السكن العشوائي في المدينة والذي ظل محدودا وغير ملفت في هذه الفترة، غير أن التحولات التي عرفتها البلاد إثر نوبة جفاف 1969[1]، أدت إلى توافد[2] موجات هجرية غير مسبوقة نحو العاصمة في السبعينات، مما ترتب عنه تشكيل أحزمة من الخيام وبيوت الصفيح طوقت المدينة من جهات عدة عرفت حينها (بحلة أشريويطة)، وأطلق عليها فيما بعد (الكبات) وسمتها الجهات الرسمية أحياء(الانتظار).

وقد أكد إحصاء المراكز الحضرية سنة 1975 أن البناء غير الثابت في مدينة نواكشوط شكل (54,7%)[3] منها (60,6%) من بيوت الصفيح والخشب،[4] وحاولت الدولة امتصاص ساكنة هذه المساكن بتوزيعها 7000 آلاف قطعة أرضية في كل من المقاطعات الخامسة (السبخة) والسادسة (الميناء) والأولى(تيارت). لكن معظم المستفيدين من القطع الأرضية باعوا أراضيهم للحصول على مبالغ مادية، ثم عاودوا الكرة من جديد بالعودة إلى أحياء الصفيح تطلعا لملكية قطع أرضية جديدة[5].

وقد توسعت حينها مساحة المدينة المتحضرة في السبعينات من 2,41 كلم مربع إلى 14,09 كلم مربع وبمعدل نمو مجالي سنوي من 43% سنة 1964 إلى 12% سنة 1980، ويدل هذا التراجع للنمو المجالي السنوي إلى أن المدينة لم تعرف زيادة لمساحتها الحضرية بعد توسعتها بأحياء 1974 التي كانت آخر توسعة لها لامتصاص ساكني العشوائيات.

---

[1] Direction de l'urbanisation, Rapport sur l'habitat, 1982

[2] Recensement des centres urbains 1975, p. 29.

[3] سيدى عبد الله محبوبي، الهجرة الداخلية لمدينة نواكشوط، بحث لنيل ماجستير في الجغرافيا، جامعة السعود سنة 1984، ص 75.

[4] مجموعة نواكشوط الحضرية، دراسة النمو المجالي لمدينة نواكشوط، تطور المباني من 2007 إلى 2012، ص 29.

[5] مجموعة نواكشوط الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

إلا أن مرحلة توسع عشوائي جديدة بدأت تظهر وميزت فترة الثمانينات عرفت محليا باسم (الكزرة)، وكان حي توجنين نواتها الفعلية الأولي في بداية الثمانينات 1981. غير أن الظاهرة بدأت تتطور وتأخذ منحى مغايرا عن تجربة توجنين. فكانت حالة عرفات منعطفا جديدا في تغير لمفهوم ونمط ومضمون السكن العشوائي، فبعد سنوات معدودة انتقلت المساحة المتحضرة من 32,39 كلم^2 سنة 1989 إلى 204,57 كلم^2 سنة 2012، وبلغ معدل النمو السنوي 10% سنة 1989، ونجم عن ذلك إعلان ثلاثة مقاطعات جديدة لامتصاص ساكنة الصفيح والحد من أزمة السكن الخانقة التي تعيشها المدينة ، فأعلنت تلك المقاطعات وهي دار النعيم والرياض وعرفات، كلها أحياء هامشية تم إعلانها مقاطعات تحت ضغط السكان على السلطات المعنية، بالدخول في مواجهات يومية مع الجهات الأمنية لانتزاع الأراضي منها فكانت إرادة المواطن أقوى مما خططت له الجهات الرسمية.

ويفسر ذلك حدة أزمة السكن وعجز الدول عن حلها عبر عشرات السنين مما أدى إلى ما سبق ذكره، ونجم عن ميلاد هذه المقاطعات زيادة لمعدل نمو يصل إلى 5% في الوقت الذي وصل فيه معدل النمو المجالى في السنوات الخمسة الماضية إلى 10% (انظر خريطة 1) التوسع الحضري لمدينة نواكشوط في تسعينيات القرن الماضي.

الخريطة 1 مراحل التوسع الحضري لمدينة انواكشوط

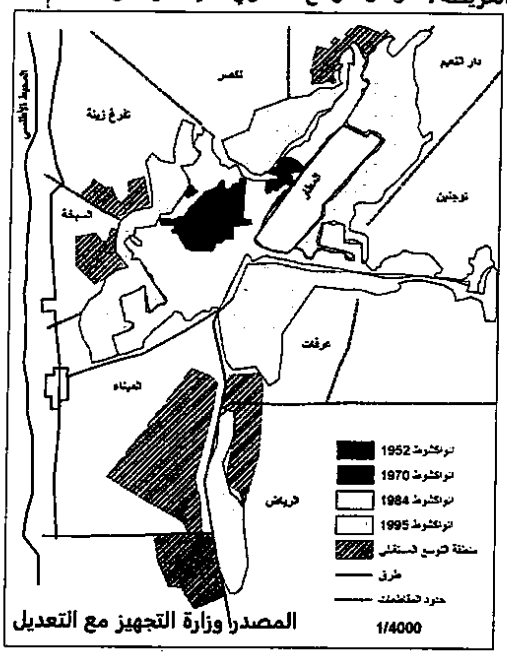

المصدر: وزارة التجهيز مع التعديل

ثانيا: حالة المساكن وظروف اندماج الساكن

يتضح من خلال التطور التاريخي للأحياء العشوائية أنها كانت المتحكم الرئيسي للتوسع الحضري الذي عرفته المدينة فحوالي77,7% من أحياء نواكشوط كانت عبارة عن أحياء عشوائية، حيث انتشرت مساكن هشة مختلفة الأنماط تميزت برداءة مواد بنائها التي تتشكل من مواد بناء متعددة النوعية (خشب، زنك، قماش...) وتشترك في عدم توفرها على أي خدمة حضرية كالماء والكهرباء والصرف الصحي. ورغم ذلك فإن ساكنة هذه المساكن تتفاوت من حيث تجهيزاتها خاصة بعد تحول الساكنة من أحياء الصفيح (الكبات) إلى أحياء (الكزرة)، التي انتقل فيها الساكن من السكن في مساكن متحركة من الصفيح إلى مساكن صلبة من الاسمنت والحجر، ومن هنا بدأ التفاوت يتضح بين ساكنة الكزرة خاصة في الحي مجال الدراسة عرفات. ونطمح من وراء هذا

البحث إلى معرفة أوضاع اندماج ساكنة هذه الأحياء من خلال ما تتوفر عليه مساكنهم من وسائل الراحة متخذين من حي عرفات نموذجا لتحديد التفاوت بين ساكنة الحي من حيث حالة المساكن ومستوى تجهيزاتها كمعايير لمستوى اندماج ساكنته ولعل أهم تلك المعايير ما يلي:

1- نمط السكن

لقد أظهرت نتائج البحث الميداني سيادة السكن العادي أو الشعبي، بوصفه أكثر انتشارا في عرفات لكن السكن المتحرك لا يقل أهمية عن الأول، حيث تسود الخيام والصفيح والأكواخ والبيوت رديئة البناء رغم أنها صلبة وهي ظاهرة لم تعرف في الكبات وميزت "الكزرة".

وكثيرا ما تلاحظ في الحي دار من الاسمنت المسلح وبجوارها أنماط متعددة من المساكن المتحركة، وبالرغم أن هذه الأسر تمتلك الأرض التي تقيم عليها إلا أن التفاوت بين الأسر أصبح واضحا من خلال نمط السكن ومواد بنائه ونوعية حيازته فقد أدى ذلك إلى تفاوت كبير بين ساكنته، إذ نلاحظ من خلال العينة سيادة المساكن العادية التي مثلت نسبة 62%. وتطلق كلمة مسكن عادي على بيوت من الأسمنت قد تكون إسمنت مسلح كما قد تكون بيوتا مغطاة بالزنك ولها مرافق. وتتفاوت من حيث عددها ونوعية مواد بنائها تبعا للمستوى المادي للأسر.

وتأتي نسبة المساكن المتحركة في المرتبة الثانية، حيث تمثل 26,5% ويدخل ضمنها الصفيح والأكواخ الخيام، وهي مساكن تعهدها سكان نواكشوط المهاجرين من ذوي الدخل المحدود وأصبحت ميزة للعاصمة في معظم مراحل نموها.

وتدخل الخيام ضمن ذلك رغم أنها كانت ولا تزال ميزة ورمزا للحياة التقليدية للمجتمع الموريتاني، حيث يتم ضربها في الحضر وعلى أسطح المنازل كوسيلة للراحة دأبت الأسر على عملها مثلما تضرب في الريف. ويمكن تفسير سيادة المساكن المتحركة داخل الحي بعاملين:

- يتمثل الأول في أن الأسر المعنية موجودة في قطع أرضية غير مشرعة؛
- وثانيها لأن المستوى المادي للأسرة لم يسمح لها ببناء سكن صلب رغم أنها تقيم على قطعة أرضية تمتلكها أنظر الصورة التالية:

الصورة 1: تفاوت ساكنة الحي تبعا لنمط السكن بعد ملكيته

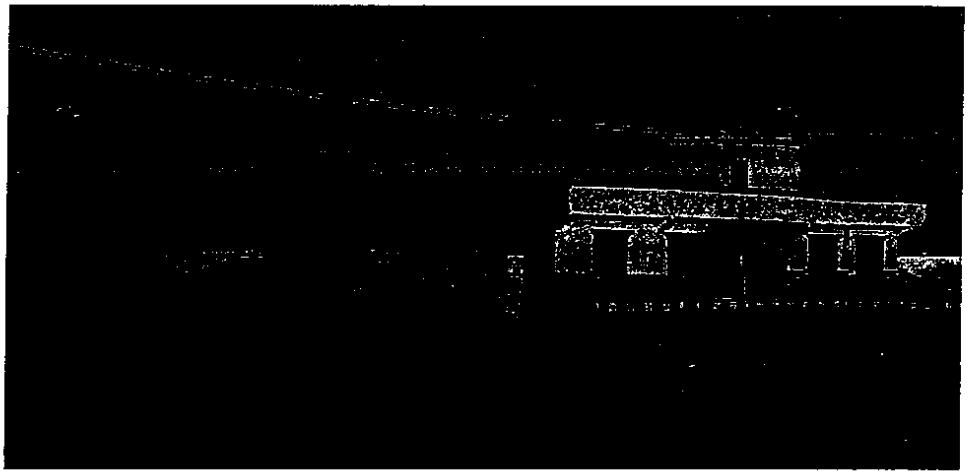

المصدر: بعدسة الباحثة من حي عرفات 2015

وأثبتت الدراسة أن 9% من العينة يقطنون في "فيلا" دار من الأسمنت المسلح مؤلفة من طابق وأرضية وتضم عدة بيوت، ويؤشر ذلك إلى تحسن المستوى المادي للأسرة بينما 2,5% لم يتحدد نمط سكنها، وما ينطبق على حي عرفات لا يمكن عزله عن ما تعرفه وعرفته أحياء نواكشوط الأخرى عبر معظم مراحل تطورها.

ففي سنة 1975 أظهرت دراسة المخطط المديري لمدينة نواكشوط أن45,3% من الأسر تقيم في مساكن ثابتة، بينما تقطن 54,7% في مساكن متحركة وتعتبر هذه فترة توافد المهاجرين إلى نواكشوط وظهور أحياء الصفيح "الكبات".

وقد قسم حينها هذا المخطط مدينة نواكشوط حسب نمط المساكن ونوعية البناء ومواده ومستوى التجهيز والخدمات وكثافة السكان داخل المساحة، وقسم المدينة إلى أربعة أنماط سكنية هي:

أ) مساكن جيدة

وهذه تتميز بجودة بنائها وهي مساكن مستقلة تقطنها أسرة واحدة وكثافتها 5 مساكن في الهكتار، توجد هذه المساكن في المنطقة الواقعة شمال شارع جمال عبد الناصر، حي السفارات

والحي الوزاري وهي النواة الأولى لمنطقة" تفرغ زينه" وهو اسم محلي يعني باللهجة الحسانية (جميلة إلى الأبد) وهي الحي الراقي في المدينة. كما تشمل الحي الواقع غرب دار الشباب ودار الثقافة، وتتراوح مساحة القطعة الأرضية ما بين 1000 متر مربع –600 متر مربع[1]، وتتميز في معظمها بمستوى تجهيزات عالية.

ب) مساكن متوسطة:

ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

- مساكن تطورية، تمثل 200 سكن لها كثافة عالية40 فرد/ للهكتار، وهي مساكن بنيت للموظفين في الستينات.
- مساكن اقتصادية جماعية وفردية، تشمل 400 سكن لها كثافة متوسطة أقامتها شركة " سوكوجيم" وتتميز بكثافة متوسطة وتعمل الشركة على اقامة مثل هذه المساكن لعمال وموظفين الدولة.
- مساكن داخل الأحياء التطورية يصعب تحديدها.

ج) مساكن تطورية "مساكن تقليدية":

أنشئت هذه المساكن منذ بداية تأسيس العاصمة "أحياء المدائن" وانضمت إليها أحياء المقاطعة الأولى والخامسة والسادسة التي أنشئت 1974 لامتصاص المهاجرين خلال فترة الجفاف وتتراوح مساحات هذه المساكن بين 160 . 288 متر مربع[2].

د) مساكن هامشية:

يمكن تقسيمها إلى نوعين:

- مساكن متوسطة تقع إلى الشرق من بوحديد وتوجنين وتن اسويلم؛
- مساكن للسكان الفقراء ذوي الدخل الضعيف "الكبات".

---

[1] Plan directeur de Nouakchott, 1982, p, 58

[2] لاله بنت سيدي الأمين، الهجرة الداخلية لنواكشوط، دراسة حالة عرفات بحث لنيل دبلوم، دراسات عليا في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، الرباط المملكة المغربية، 1999، ص 156

توجد بكثرة في الأحياء الهامشية في الجنوب الغربي للمقاطعة الخامسة والسادسة وشمال المنطقة الأولى" تيارت" وتتميز هذه المساكن بارتفاع كبير لكثافتها السكانية وتمثل ساكنتها حوالي 76.000 ألف نسمة أي ما يوازي 1/3 سكان العاصمة، ويتميز السكن بغلبة الصفيح والخيام والأكواخ.

ويمكن على هذا الأساس تحديد توزيع السكان على نمط المساكن حسب الأحياء (الجدول 1).

الجدول 1: توزيع سكان نواكشوط على الأحياء حسب نوع السكن

الحي	%
الكبات	37
أحياء تطورية 1974	35,4
أحياء تطورية "لكصر . المدائن"	16,1
المجموعات السكنية والمساكن الفردية "المتوسطة في جميع الأحياء	9,5
الأحياء الراقية "في العاصمة وبعض المساكن في لكصر . المدائن	1,7
المجموع	**100**

المصدر: Plan directeur de NKTT.p. 24

نلاحظ من خلال الجدول أحياء القصدير تمثل بأكبر نسبة، مما يوحي بحدة أزمة السكن في تلك الفترة التي تميزت بتوافد أعداد هامة من المهاجرين، رغم أن الأحياء سنة 1974 التي أنشئت خصيصا لامتصاص هؤلاء لم تساهم إلا في انخفاض قليل لنسبة ساكني الصفيح. ومثلت الأحياء الراقية نسبة 1,7%. ويعود ذلك إلى عدم ظهور حي تفرغ زينه الذي أصبح حيا مميزا للطبقة الميسورة وهو في توسع مجالي مستمر.

وقد أوضح إحصاء السكان والمساكن سنة 1988 ارتفاعا كبيرا لساكنة هذا الحي مقارنة مع النسبة السابقة لسكانه، كما أظهر أن نمط السكن العادي ما زال يحتفظ بالأولوية من حيث العدد في العاصمة بشكل عام أنظر (الجدول 2).

الجدول 2: توزيع المساكن حسب نوعية السكن

نوع السكن	%
سكن عادي	36,94
دار كبيرة	3,98
شقة	1,34
صفيح	36,51
كوخ	3,64
خيمة	5,37
غير محدد	12,18
المجموع	100

المصدر: Rrecensement General .1988 volume p. 56

ظل السكن العادي مهيمنا على غيره من المساكن، كما يلاحظ تناقصا طفيفا على مستوى المساكن المتحركة، والتي أخذت نمطا جديدا في الأحياء الهامشية الجديدة للفترة ما بعد 1980 وعرفت محليا "بالكزرة"، حيث أصبحت تعرف ظهور مساكن صلبة رغم تقاربها من حيث الشكل والمضمون مع أحياء الصفيح إلا أنها جمعت بين البناء المتحرك والصلب ولم تعرف " الكبات" إلا المساكن المتحركة فقط.

والمتتبع للتوسع المجالي للمدينة يلاحظ أن كل الأحياء التي أعلنت بعد حيي لكصر وتفرغ زينة أي في ستينيات القرن الماضي هي أحياء قامت على أنقاض أحياء هشة، وتشمل تلك الأحياء تيارت، السبخة، الميناء في حقبة السبعينيات وهي أحياء أنشئت لامتصاص القصدير، ثم أحياء توجنين وعرفات والرياض ودار النعيم في حقبة الثمانينات. وهنا يمكن القول والتأكيد على أن مدينة نواكشوط ظلت تدين بتوسعها للأحياء العشوائية (أنظر الخريطة 2 التوسع المجالي للمدينة.

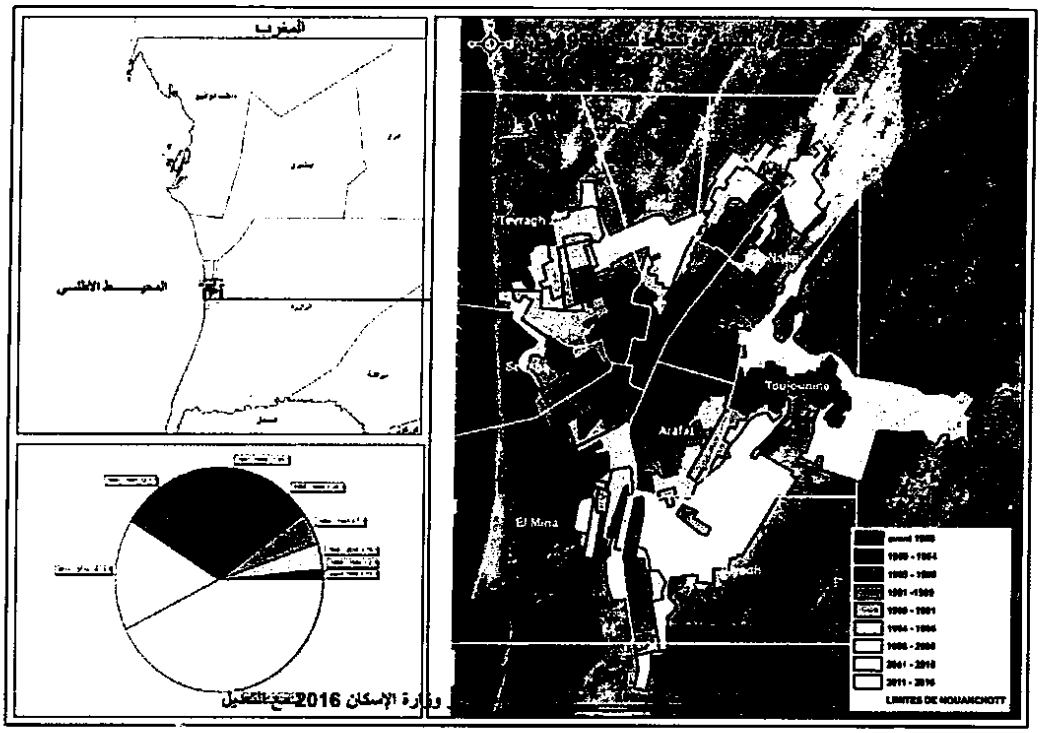

2- مواد البناء

تتنوع مواد بناء السكن حسب الظروف الاقتصادية للساكن أو مالك السكن، ومن خلال نتائج العمل الميداني نلاحظ أن نسبة مهمة من أسر العينة الذين يملكون قطعهم الأرضية أقاموا مساكن من الإسمنت المسلح 48%. ونلاحظ أن أغلبية الأسر الضعيفة تقوم بوضع أساس من الإسمنت المقوى بالحديد على أمل أن تكمل سقف البيت أو البيوت بعد مدة بالأسمنت المسلح وإن كانت تعتبر تغطيته بالزنك آنية وتدخل نمط هذه المساكن في مفهوم مساكن الإسمنت المسلح وتنتشر هذه المساكن في أحياء مختلفة من نواكشوط ويعود ذلك للأسباب التالية:

• توجد هذه المساكن في حي (عرفات وكارفور والفلوجة)، وهي مسميات داخل حي عرفات انظر الخريطة 3، وتأوي هذه المناطق طبقة متوسطة استطاعت إقامة شكل معماري يتشابه في بعض

أجزائه مع النمط المعماري لبعض الأحياء الراقية في حي (تفرغ زينه)، حيث نلاحظ تشابها في الشكل الخارجي للمنازل وبعض مواد الزخرفة "الرخام" تغطية الأرضية.

كما نلاحظ وجود مساكن أخرى متفاوتة من حيث مواد البناء ويأتي الخشب في الدرجة الأولى من مواد بنائها بنسبة 24% حيث تشيد مباني "الكزرة" من الأكواخ وبيوت الصفيح من هذه المادة، وهذا يوحي بأن أصحاب هذه المباني لم يمتلكوا بعد قطعهم الأرضية، كما ينم عن ضعف مستوياتهم المادية وأنهم لم يستطيعوا بعد أن يمتلكوا مساكنهم بشكل نهائي يخول لهم إقامة مباني لائقة، وتتفاوت مواد البناء الأخرى حسب الأسر.

• كما نلاحظ أن عدد الأسر التي تعيش في مساكن تزيد على غرفتين تصل إلى 31% في حين أن عدد البيوت من غرفتين فقط تمثل 25%، وبالمقابل تمثل نسبة الذين يعيشون في غرفة واحدة 23% في حين تصل نسبة القاطنين في مساكن متعددة الأنماط 21% وهي عبارة عن مساكن تجمع بين كوخ وخيمة وبيت رديء. وقد تتجاوز نمطين أو أكثر تبعا لحاجة الساكن. أما عن حجم القطع الأرضية الممنوحة للأسر فتتراوح ما بين 120–150– 180 متر مربع[1].

وقد أظهر إحصاء 1988 أن نوعية مواد البناء لمدينة نواكشوط يطغي عليه الحجر والإسمنت بينما تتفاوت المواد الأخرى حسب الأهمية، غير أننا نلاحظ الارتفاع الكبير لمواد البناء المتحركة، مما يفسر طغيان وانتشار المساكن المتحركة المرتبطة بالصفيح والأحياء الهامشية التي تعطى صورة عن انتشار الفقر والهشاشة والضعف المادي للأسر.

ويعزى هذا التفاوت في مواد البناء بمدنية نواكشوط إلى التباين المادي للأسر من حيث مستويات الاندماج إذا اعتبرنا أن سكان نواكشوط أغلبهم مهاجرين بعد سنة 1960، حيث لم تكن المدنية ذات شأن قبل هذه الفترة، ويتضح هذا التفاوت أكثر إذا تطرقنا إلى نوعية حيازة السكن ومستويات تجهيزه في الحي ميدان الدراسة.

[1] Plan directeur de NKTT P. 58

الخريطة رقم 3 : التوسع الحضري لحي عرفات

المصدر:وزارة الإسكان 2016 مع التعديل

3- نوعية حيازة السكن

إذا تتبعنا المسار المجالي لسكان الحي من خلال العينة المدروسة فإننا نلاحظ حدوث تغيير على مستوى نمط حيازة السكن بالنسبة لهذه الأسر، فقد صرحت 31,5% من أسر العينة أنها كانت تقطن عند أول قدومها إلى نواكشوط في مساكن مؤجرة، ولم تكن نسبة المالكين ذات أهمية ، حيث لم تتجاوز 9% وعلى سبيل المقارنة بين الإقامة الأخيرة لهؤلاء في "حي عرفات" نلاحظ تغيرا واضحا على مستوى نوعية حيازة السكن فمن خلال مقارنة بسيطة بين النسب نستنتج أن "الكزرة" لعبت دورا أساسيا في ملكية المهاجر للقطع الأرضية، حيث نلاحظ أن نسبة الإيجار كانت مرتفعة عند القدوم الأول للمهاجرين إلى المدينة، والذي كانت سنوات ما بعد 1975 تمثل أكثر نسبة لتوافد هؤلاء 73% قدموا إلى نواكشوط في السبعينيات، في أعقاب حدة سنوات الجفاف كان عدد مالكي المساكن قليلا.

ونلاحظ أن تاريخ الاستقرار بعرفات لأغلبية هؤلاء السكان قد تم ما بعد 1985، حيث مثلت النسبة المستقرة تلك الفترة 87,5% من أسر العينة، وقد استطاعت نسبة 55,5% منهم أن تمتلك القطعة الأرضية التي تقيم عليها، بينما أتت 16,5% إلى" الكزرة" مباشرة ولم تعرف أنواع الحيازة الأخرى. وبقي الإيجار قليلا في حي عرفات، حيث لم يتجاوز 12% ومثلت الإعارة نسبة 7,5%، وقد نجمت عن هذه الإعارة مشاكل ونزاعات بين المعير والمعار له.

وتعاني هذه الأحياء من مشاكل متعددة منها الاكتظاظ السكاني"الكثافة داخل المساحة"وانعدام الخدمات الحضرية، وقد زاد من مشاكلها كونها أصبحت حقلا إستراتيجيا للبرامج السياسية للمتنافسين السياسيين، كما أن نوعية ملكية السكن ظلت هي الأخرى من أهم المشاكل التي واجهت ساكنة هذه الأحياء.

فقد أظهر المخطط المديري لمدينة نواكشوط 1981 أن نسبة المالكين تتفاوت من حيث الأحياء، فترتفع في الأحياء المخططة 1974 لتصل إلى 47%، ويفسر ذلك أن هذه الأحياء خصصت لامتصاص المهاجرين من ساكنة الكبات. وتقل نسبة مالكي المساكن في الأحياء القديمة للعاصمة، حيث تتراوح من 30% في لكصر إلى 18% في كبتال، ويمكن تفسير ذلك بأن ملاك المساكن في هذه الأحياء القديمة قد استفادوا من تقسيم الأراضي سنة 1974.

أما عن الإيجار فإنه يرتفع في الأحياء القديمة نسبيا خاصة في حي كبتال 77%، لكونه مركز المدينة وكثيرا ما يفضله السكان لقربة من مقر العمل أو المؤسسات التعليمية. وقد أظهر إحصاء السكان والمساكن 1988 أن نسبة المالكين لمساكنهم قد ارتفعت في العقد الموالي، لتصل إلى نسبة 65,6 % وتقل نسبة المؤجرين لتقترب من 16,61% بينما تتقاسم النسب الأخرى المؤجر لهم من طرف الدولة والحاصلين على السكن المجاني كالإعارة وغيرها.

ونلاحظ من نتائج إحصاء 1988 والمسح حول الهجرة والتحضر 1993 وكذلك نتائج العينة 2015 أن المالكين لمساكنهم مثلوا نسبة مرتفعة بعد 1988. بينما أظهرت الجداول السابقة تواضع هذه النسب وارتفاع نسبة المؤجرين. ويعزى ذلك إلى أن الفترة ما بعد 1988 شهدت تقسيم الأراضي وترحيل الكبات إلى هذه الأراضي المقسمة، وظهور الكزرات التي تطورت فيما بعد لتصبح أحياء ثم إعلانها مقاطعات فيما بعد. وبدأت تقضي على ما يعرف بمرحلة السكن الاضطراري التي استمرت سنوات مثل ما حدث في الكبات أو (أحياء الانتظار). لتبدأ بعدها مرحلة ثانية يشيد فيها المهاجر مسكنا يشتريه أو ينتقل إلى نطاقات المدينة الأحسن ذات الإيجار المرتفع والأكثر راحة.

كما قد يرى أن الانتظار في الصفيح أو في سكن مؤجر بمثابة مرحلة انتقالية لملكية السكن، وقد تبدأ مرحلة الاستقرار الأول في المدينة بغرفة واحدة تمشيا مع مقتضيات الإيجار ومستوى الدخل لكي يتحول المهاجر بعدها إلى منزل أرحب في الضواحي مثل ما عرفه سكان المناطق الجديدة دار النعيم وعرفات وتوجنين والرياض، أو يتنقل إلى مركز المدينة. إنها مسيرة تطورية تمر بها أغلب الأسر المهاجرة التي لم-تهيئ أصلا ظروف استقبال سكني قبل هجرتها، في حين أن بعض الأسر التي سبق أن هاجر أحد أفرادها وهيأ لها الفرصة قد لا تعاني من هذه المشكلة.

كما أن الكزرة أصبحت حلا للأسر المهاجرة حديثا والتي يبقى معظمها في الأراضي التي استقرت بها لأول مرة حتى تملكها أو تقوم ببنائها أو ينتقل منها إلى قطعة أخرى يمتلكها. ورغم أهمية المسكن بالنسبة للمهاجرين الذين يعتبرون ملكيته أهم خطوة نحو الاندماج، إلا أن تجهيزه بما تتطلبه الحياة الحضرية الجديدة أمر أساسي للاستفادة من الخدمات الحضرية التي تميز المدينة عن الريف. وقد تكون من الأسباب المباشرة للهجرة رغم أن انعدامها لم يشكل عائقا في وجه توسع هذه المساكن.

ثالثا: تجهيزات المساكن كمعايير لمستوى اندماج الساكن

أ- الخدمات الاساسية (الماء والكهرباء)

تعتبر الأساسيات التي تتوفر في المسكن عادة ذات دلالة بالنسبة لمستوى الحياة عند السكان، لذا فإن الأسئلة الخاصة بتوفر مثل هذه التجهيزات أعطت نتائج تنم عن نقص كبير في مثل هذه الأساسيات التي أصبحت شبه ضرورية في السكن، والتي يمكن من خلالها تصنيف الأسر حسب مستوى العيش الذي أدى بمعظمها إلى ترك مناطقها الأصلية. فعلى مستوى الماء نلاحظ أن هناك نقص كبير في هذا المورد الأساسي للحياة، حيث تعتمد مجموعة كبيرة من ساكنته على جلب المياه من الأحياء المجاورة عن طريق العربات التي تجرها الحمير وتحمل براميل مياه 200 لتر.

وقد صرحت 72,5% من أسر العينة أنها تعتمد في شربها على هذه المياه المستوردة من الأحياء الأخرى، بينما لا تعتمد على الحنفيات الخاصة سوى 18%، ويعود ذلك إلى عدم توفر شبكة للمياه في أجزاء كبيرة من الحي إضافة إلى خلو الكزرة من هذه الشبكة وتدني المستوى المادي للأسر التي تسكنها. وتقوم بعض البلديات بتوزيع صهاريج المياه على بعض ساكنة الحي، بينما اعتمدت 1% على مياه الجيران ولم تصرح 4% عن مصادر شربها، ومن المعلوم أن أسعار الماء تتفاوت من جهة لأخرى تبعا لعامل المسافة من مصادر الماء، حيث تتراوح ما بين 200-300 أوقية للبرميل وقد تصل 1000 أوقية في حالات عسر المياه في الفصل الحار، مما يجعلها حكرا على الفئات الأكثر يسرا، وقد ظلت قلة المياه تشكل هاجسا كبيرا لساكني مدينة نواكشوط. حيث أن الأسر التي لا تشترك في شبكة المياه تعتمد في شربها على شرائه وتتفاوت كمية الاستهلاك من أسرة إلى أخرى تبعا لمستواها المادي وتبيع شركة المياه 25 لترمن الماء ب 5 أواق[1] بينما يصل سعر البرميل 200 لتر وتبيع الحنفيات برميل المياه ب سعر40 أوقية، حوالي 2/3 من الأسر تعتمد على شرائه من حامليه بأسعار مضاعفة.

ويمكن تصنيف الأسر إلى نوعين أسر تصرف من دخلها شهريا ما بين 6000 أوقية و12000 أوقية للماء وهي التي تشتريه يوميا. وأسر تستهلك كميات غير محددة من الماء مثلا في الكبات تصرف نسبة هامة من دخلها لتغطى حاجياتها من المياه وقد تسلك لذلك طرق مختلفة.

---

[1] الشركة الوطنية للمياه، المصلحة التجارية بالشركة 1998.

وهذا التفاوت في استهلاك الماء يعطي تباينا واضحا لمستويات الأسر الاقتصادية وقد أوضح إحصاء 1988 أن نسبة 13,49% من أسر نواكشوط، تشترك في شبكة المياه وهذه الأسر يقيم معظمها في الأحياء السكنية القديمة نسبيا إضافة إلى بعض الأجزاء الأخرى من الأحياء الهامشية، توجنين مثلا. ولم تشمل هذه الأحياء الجديدة، عرفات .، الرياض، دار النعيم لأنها تلك الفترة لم تكن أحياء مستقلة أو معترف بها بل أنها كانت أحياء تابعة. ويوضح الجدول أهمية نسبة الذين يعتمدون في شرابهم على شراء مياه البراميل 72.24% رغم اشتراك بعضهم في شبكة المياه.

الصورة 3: نموذج لصهريج يزود جزء من الحي بالمياه

المصدر: بعدسة الباحثة بحي عرفات الباحثة سنة 2015

تظهر الصورة خزان متهالك لحفظ المياه، يتم تجميع المياه فيه حيث تقوم البلدية أو بعض المحسنين بذلك، بعدها يتم توزيع المياه في براميل مياه يتم نقلها على عربات تجرها الحمير لإيصالها إلى مستهلكيها (أنظر الصورة 4)، كما توجد حنفيات عمومية في الحي يتم بيع مياهها لأصحاب عربات الحمير، ويقوم أصحاب هذه العربات بتجوال داخل الحي لعرض بضاعتهم وغالبا ما يحددون أسعارها تبعا لهواهم.

الصورة 4: حنفية عمومية بحي عرفات للتزود ببراميل المياه التي تجرها الحمير

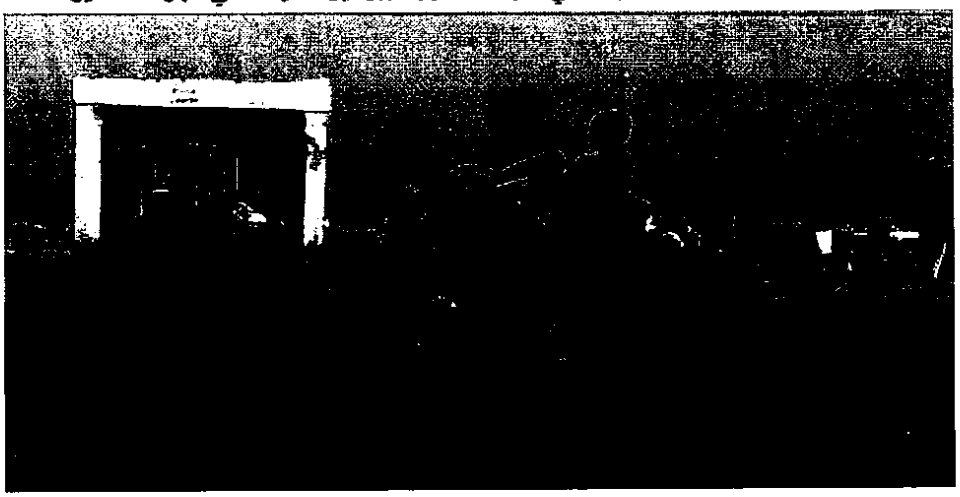

المصدر: بعدسة الباحثة، حي عرفات يناير 2015

لقد أظهرت نتائج المسح حول الهجرة والتحضر بموريتانيا سنة 1993 أن الذين يعتمدون على شراء الماء سواء كانوا مهاجرين أو غير مهاجرين مثلوا نسبة مرتفعة 66,69 % لغير المهاجرين مقابل 59,07% للمهاجرين[1]، بينما لم تتجاوز نسبة المشتركين في الشبكة العمومية 10,78% لغير المهاجرين و17,39% للمهاجرين[2].إذا كان الماء الذي يعتبر مصدرا أساسيا للحياة قد عرف تفاوتا كبيرا بين أسر نواكشوط بصفة عامة وأسر العينة بصفة خاصة، فإن الكهرباء الذي لم تعرفه هذه الأسر في مواطنها الأصلية سيكون تفاوته أوضح[3]، كما أن استعمال مصادر أخرى كبديل عن الكهرباء على الأقل في حالة الإضاءة سيكون أكثر انتشارا بين الأسر خاصة في

---

[1] محمد بياه ناصر، أزمة البادية إلى التحضر الفوضوي في موريتانيا نواكشوط نموذجا، بحث لنيل دكتوراه دولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية،2007، ص 85

[2] سيدي عبد الله محبوبي، 1984، مصدر سبق ذكره، ص 69.

[3] المسح الوطني حول الظروف المعيشية للأسر، المكتب الوطني للإحصاء، ص 146

المناطق الجديدة الترحيل وفى كل الحي قبل تشريعه فساكنة الحي لم تعرف أي نوع من الخدمات الحضرية في سنواته الأولى، حيث أن الأسر التي صرحت بأنها تشترك في شبكة الكهرباء مثلت 19,5 % من العينة وهي الأسر التي تقطن في مناطق مشرعة، بينما تعتمد بقية الأسر الأخرى على مصادر متنوعة للإنارة مثلت شمعة البترول 30,5 % وتأتي الشمعة اليدوية في المرتبة الثالثة 26 % ثم الشموع والغاز الذين مثلا 20 % أي بالتساوي 10% لكل واحد منهما ولم تحدد 4 % عن مصدر إنارتها.

الجدول 3: توزيع الأسر حسب نمط الإنارة

مصدر الإنارة	%
شمعة بترول	30,5
شمعة يدوية	26
كهرباء	19,5
سندل (شمع)	10
غاز	10
آخر	4
المجموع	100

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على نتائج العمل الميداني بحي عرفات 2015

ويعتبر استعمال وسائل الإنارة البديلة للكهرباء ظاهرة منتشرة في سكان الحي لأسباب تتعلق بعدم انتشار شبكة الكهرباء داخل الحي باستثناء كارفور وأجزاء من عرفات والفلوجة، بينما تتعدم في أجزاء واسعة من الترحيل. كما أن تدني المستويات المادية للأسر تحرم بعضهم من استهلاك الكهرباء هذا إضافة إلى عدم الرغبة لدى البعض خاصة الفئات المسنة في الإنارة بالكهرباء وتخوفهم منها على أنها تضر بصحتهم.

وقد أوضحت دراسة المخطط المديري لمدينة نواكشوط أن أغلب الأسر التي لا تشترك في شبكة الكهرباء تصرف حوالي 200 – 300 أوقية من دخلها المتواضع على مصادر إنارة أخرى كالسندل وشمعة البترول، كما بين إحصاء 1988 أن نسبة كبيرة من سكان نواكشوط سواء كانوا في الهوامش أو داخل الأحياء القديمة للمدينة أو في الكبات يستخدمون مصادر إنارة بديلة للكهرباء الذي يرونه ثانويا.

مما تقدم نلاحظ أن استهلاك الأسر للماء والكهرباء أو وسائل الإنارة مازال يخضع لطرق تقليدية سواء تعلق الأمر بوسيلة الحصول على الماء الذي يغلب عليه "شراء البراميل أو الكهرباء" الذي تستخدم عنه في غالب الأحيان وسائل إنارة بديلة، ولا تقل التجهيزات المنزلية أهمية عن استهلاك الماء والكهرباء لدى الأسر كما أنها تعبر عن تفاوت الاندماج بين الأسر.

ب- تجهيزات المساكن

فقد عبرت نسبة 32% من أسر العينة أنها لا تمتلك من التجهيزات والحاجيات الكمالية سوى مذياع ويظهر الفرق بينها مع الأسر التي صرحت 30,5% أنها تمتلك كل شيء مذياع، تلفزيون، فيديو، تلفون، ثلاجة. ولم تعلن نسبة هامة من الأسر عن ممتلكاتها كما صرحت 7% أنها تملك مرحاض وتقل أو تنعدم المراحيض في الكزرة، وإذا ما وجدت فإنها تكون مراحيض رديئة وغير آمنة ومبينة من الزنك والخشب. ونظرا لعدم تعود بعض السكان القادمين من الأرياف على مثل هذه المرافق في مناطقهم الأصلية فإنهم لا يعيرونها اهتماما كبيرا، وصرحت نسبة 9,5% أنها تمتلك مراحيض ومذياع، بينما لم تمتلك الثلاجة سوى 0,5% من أسر العينة، وعليه فإن بقية الأسر تظهر تدني كبير لمستوياتها الاقتصادية، مما يوحي أن حي عرفات يعرف تفاوتا كبيرا بين سكانه على مستوى نوعية تجهيزاتهم المنزلية ولا يختص حي عرفات وحده بهذه الخاصية دون غيره من الأحياء الأخرى بالعاصمة. فقد أظهر إحصاء 1988 أن هنالك تفاوتا كبيرا بين سكان نواكشوط على مستوى التجهيزات المنزلية خاصة بين الأحياء العشوائية، ويظهر أن 34,08% من الأسر لا يملكون سوى مذياع بينما تمتلك بعض الأسر مذياع وتلفزيون بنسبة 3,28% ونلاحظ قلة النسبة التي تمتلك أكثر من شيئين بينما لم يحدد أكثر من 50,44% عن ما تمتلكه.

الخاتمة

عانت مدينة نواكشوط منذ نشأتها من ظاهرة السكن العشوائي التي تشكل عائقا كبيرا في تنظيم نسيجها الحضري والعمراني وذلك بسبب النمو الطبيعي للسكان ومعدلاته المرتفعة، وبسبب الهجرة الداخلية الوافدة من الريف إليها والتي أدت إلى خلق أزمة حقيقية في مجال الإسكان اللائق، نشأت عنها مساكن عشوائية كانت محطة لإيواء الوافدين الجدد وقبلة للمعانين من أزمة السكن وظلت تتحكم في مختلف مراحل توسع المدينة، إلا أن حالة هذه المساكن ونمطها ونوعية تجهيزاتها لم تشكل مانعا لانتشارها نظرا لقوة الحاجة إليها وانعدم بدائل عنها، ولذا كانت وضعيتها ومستوي تجهيزاتها وحالة ساكنيها تعد أهم معايير لقياس مستوى تفاوت اندماج سكانها. وقد أثبتت نتائج العمل الميداني الذي قامت به الباحثة حول حالة هذه المساكن أن ملكية قطعها الأرضية كانت هدفا أساسيا لسكانها كما أنها الخطوة الأولي نحو الاندماج في الوسط الجديد ولذا فإن ملكية السكن من طرف ساكنيه بلغت 55,5% حسب العينة وتضاءلت نسبة المؤجرين 15% وإذا كانت ملكية السكن كانت هدفا أساسيا لمجتمع العينة فإن تغيير نمط بنائه غالبا ما يكون الخطوة الثانية بعد ملكيته، حيث أصبحت 62% يسكنون في بيوت من الإسمنت المسلح وتضاءلت نسبة ساكنة الصفيح والمساكن المتحركة. ولم تكن التجهيزات الحضرية بمنآي عن التحسن حيث بدأ الحي يعرف تحسن في هذا المجال خاصة في أجزائه القديمة كارفور عرفات. وقد لاحظنا من خلال البحث أن هناك تفاوت كبير بين ساكنة الحي من حيث الحصول على الطاقة والمياه وشكل ذلك تباين واضح بين الساكنة.

مقترحات وتوصيات

نظرا لما يشكله السكن العشوائي من خلل في النسيج العمراني للمدينة وما ينجم عن ذلك من مشكلات التضخم والكثافة السكانية والأوضاع السكنية المتدنية والحالة الاجتماعية والاقتصادية لساكنة هذه الأحياء فإن ما يراه ساكنتها نجاحا أو تطورا لوضعيتهم المعيشية عن ما كانت عليه في مناطق قد تكون أكثر معاناة، قد لا يكون مستساغا في مفهوم التحضر والمدن الحديثة خاصة إذا تعلق الأمر بالعاصمة وعليه فإن الباحثة خلصت إلى المقترحات التالية:

1- العمل على إيقاف السكن العشوائي، وتوفير الجهات الرسمية لكافة الحاجيات الضرورية للحياة الحضرية (الماء والكهرباء)؛

2- ضبط المستفيدين من ملكية القطع الأرضية وذلك برسم خطة ضبط معلوماتية لا تسمح بتكرار ملكية الأرض الممنوحة من طرف الدولة لنفس الأفراد؛

3- إيجاد تجمعات سكانية مخططة عمرانيا، وتكون ذات طابع شعبي وفي متناول السكان وتتماشى مع وضعيتهم الاقتصادية أو تهيئة القطع الأرضية قبل تمليكها؛

4- معالجة مناطق السكن العشوائي الحالية وتسوية أوضاعها؛

5- توجيه وإرشاد السكان على تشييد نمط سكن معين يأخذ بعين الاعتبار معايير بناء سليمة؛

6- العمل على الحد من الهجرة الداخلية نحو العاصمة وذلك بوضع خطط تنموية تعمل على خلق توازن بين الوسطين الريفي والحضري وكذلك توازن بين الداخل ونواكشوط.

المراجع

1- أبو عيانة فتحي، دراسات في جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1978

2- أسامة محمود إبراهيم، التلوث البصري وأثره على المدينة المصرية المعاصرة، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، جمهورية مصر العربية، 2007.

3- محمد عبد السميع، عزت عبد المنعم مرعنى الدروس من الإسكان العشوائي في إطار تسيير السكان، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 2008.

4- محمد ناصر بباها، من أزمة البادية إلى التحضر الفوضوي في موريتانيا، نواكشوط نموذجا، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 2007.

5- سيدي عبدالله المحبوب، الهجرة الداخلية لمدينة نواكشوط، أطروحة لنيل شهادة، ماجستير في الجغرافيا، الرياض، السعودية، 1984.

6- فاطمة غالي، الأحياء العشوائية وهيكلتها في أفق التنمية الترابية، بنواكشوط، حالة مقاطعة دار النعيم، بحث لنيل شهادة ماجستير، في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب، 2016.

7- ولد محمد الحاج، الأحياء العشوائية بمقاطعة عرفات نواكشوط خصائصها وآفاقها المستقبلية، بحث لنيل شهادة ماجستير، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة، المغرب، 2011.

8- المكتب الوطني للإحصاء، نتائج تعداد السكان والمساكن للسنوات 1977 – 1988– 2000– 2013 .

9- النمو المجالي لمدينة نواكشوط، مجموعة نواكشوط الحضرية، 2012.

10-نتائج عمل ميداني، قامت به الباحثة في إطار بحثها دكتوراه حول الهجرة والجفاف وانعكاساتهما على آليات نشأة وتطور السكن العشوائي، دراسة حالة نواكشوط،2017 –2018.

1-Enquête permanente sur les conditions de vie de ménages en Mauritanie (E, P C V) résultats première année d'enquête, décembre 1987, janvier 1989- juin 1990

2-Plan directeur de NKTT

3- Rapport sur l'habitat, Direction de l'urbanisation, 1981

4-L'urbanisation, spontané au Caire. par Galila El Kadi, thèse de doctorat d'ingénieur en urbanisation de ménage